وعائش كما في قول الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح
فمنهما تارة اموت فيها قوله على العلة لتعلل يلزم المذكور لا نفس الفعل المذكور لان شرط انتصاب
المفعول له ان يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل والله تعالى منزه عن الخوف والطمع فاحتيج الى التقدير
في تاويل الاية يريكم البرق فترونه خوفا وطمعا على طريق هو اقامة على فيه الفعل مقام فعلا لفاعل
قوله قياما بامساكهما وارادته بقيامهما في حيزهما فان السماء وان كانت تتحرك
حركة وضعية الا انها تامة لا تخرج عنه ولا تميل بعض جوانبها بل تثبت على الهيئة التي خلقت
عليها من غير عمد ترونها وكذا الارض مع غاية ثقلها تثبت في مكانها ولا تنزل ولا تسفل وما
يمسكها الا الله القادر على كل شيء لم يعتبر قوله تعالى بامره بان يقول لهما قوما في حيزكما
مع انه الاوفق لقوله انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن لان كون الامر سببا لقيام الجمادات
ونحوها لا يخلو عن بعد فجعل الامر بالقيام مجازا عن الاقامة وارادة القيام بان شبه
تكون الكائنات عند تعلق الارادة بتكونها بامتثال المأمور المطيع لامر الآمر المطاع فعبر
عن تعلق الارادة بالامر للمبالغة في الدلالة على كمال القدرة والاستغناء عن مزاولة الآلة و
ليس هناك امر اصلا حتى يقال الذي يكون مستلزم الارادة بالاتفاق بيننا وبين المعتزلة
خلاف الامر الذي للتكليف فانه مستلزم للارادة عندهم لا عندنا قوله عطف على الذي يتم على ما قبله للامر
المفرد يعني ان كلمة جملة شرطية عطفت على المفرد اقامة لها مقام المفرد لافادتها فائدة المفرد على اسلوب
قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا فانه في معنى وامن داخله و
فائدة هذا الاسلوب الاشعار بانه مع كونه اية مستقلة خارجة عن عداد ما سبق من الايات
انه حكم مقصود بذاته مع قطع النظر عن كونه اية قوله ولذلك ناب مناب الفاء في
جواب الاولى لاشتراكهما في الدلالة على التعقيب قوله منقادون لفعله يعني ان المراد بالقنوت
الانقياد في جميع ما اراد الله في حقهم وفعل بهم من الاحياء والاماتة والصحة والسقم والحركة
والسكون وغير ذلك لا الانقياد برعاية ما كلفوا به من امتثال الاوامر والاجتناب عن المعاصي
وهو دليل على وحدانيته تعالى لان جميع الكائنات لما كانوا منقادين لارادته ومشيئته ثبت انه
لا شريك له اصلا لان الشريك يكون منازعا شريكه الاخر في مقتضى ارادته ثم استدل على
الامكان الاخر وهو القدرة على الحشر والاعادة بقوله وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده قوله
ولذلك اي لعدم كون الشيء اسهل من شيء بالنسبة الى قدرة الله تعالى وان كل واحد من الابداء والاعادة
مساويا للآخر بالنسبة اليه تعالى قيل ضمير عليه للخلق اي العود اهون على الخلق وهذا على تقدير
ان يكون اهون للتفضيل فانه يدل على كون الاعادة اهون عليه من الابداء وليس كذلك واما اذا كان صفة

صفة بمعنى هيّن كقولك الله اكبر فلا حاجة الى التوجيه لانه لا يرد شيء كون بعض الممكنات اهون من بعض
بالنسبة الى قدرته تعالى قوله اي الوصف العجيب الشان استعير لفظ المثل من معناه
العرفي وهو قول السائر المشبه مضربه بمورده للوصف العجيب تشبيها له بالمثل السائر لانه
لا يضرب الا ما فيه غرابة وامر عجيب وقوله في السموات متعلق بما تعلق به قوله ولله او بالمحذوف
على انه حال من الاعلى او من المثل ومعنى نسبته له تعالى في السموات انه تعالى عرف ووصف به
فيهما على السنة الخلائق والسنة الدلائل ثم انه تعالى لما استدل على وحدانيته بقوله وله من في السموات
والارض شرع في بيانها بالمثل فقال عز من قائل ضرب لكم مثلا من انفسكم اي بين الله تعالى
لكم ايها المشركون مثلا وشبيها لحالكم التي هي اثبات الشريك لله تعالى وذلك المشبه منتزع من احوال
انفسكم ومن الاحوال التي لا ترضونها في حقكم عز وجل لتقريب الامر من افهام المشركين ثم بين
ذلك المثل فقال هل لكم مما ملكت ايمانكم ومن في قوله من انفسكم لابتداء الغاية وهو في موضع
للمثل اي مثلا ماخوذا ومن في قوله مما ملكت للتبعيض والجار مع المجرور في محل النصب على انه
حال من شركاء لانه في الاصل نعت نكرة هي شركاء والتقدير هل لكم شركاء كائنين مما ملكت ايمانكم
بعض ايمانكم فلما قدم عليها انتصب على الحال ومن في قوله من شركاء مزيدة لتأكيد الاستفهام
الجاري مجرى النفي فانها لا تزاد في الاثبات الا عند الاخفش والجار مع المجرور في محل الرفع على انه
مبتدأ ولكم خبره قدم عليه قوله فانتم فيه سواء جملة من مبتدأ وخبر في موضع فعل وفاعل
وهما فتستووا وقوله فيه متعلق بسواء ومحلها النصب على جواب الاستفهام الذي بمعنى النفي
كانه قيل هل لكم من كيت وكيت فتستووا والمعنى انهم لا يملكون فيستووا وكذا هذا ما ذكره ابو البقاء
بقوله فانتم فيه سواء الجملة في موضع نصب جواب الاستفهام اي هل لكم فيستووا والاصح كلامه بعبارته
قوله تعالى فانتم فيه سواء اي هل انتم وما ملكتم في شيء مما ملكناه انتم وليس كذلك فلا يكون
لله تعالى شريك في شيء مما يملكه فالذي تدعون الالهية لا يملك شيئا اصلا فلا يعبد لعظمته والمنفعة
قصدا اليه فكم اليكم منه وفيه نظر لانه كيف يجوز ان يحصل الجملة الاسمية حالة محل الجملة الفعلية
ويحكم في موضع الاسمية بالنصب باضمار ناصب وهذا لا يجوز الا ان الحكم بان هذه الجملة الاسمية
جواب الاستفهام المذكور وقبله كلام حق قوله تخافونهم فيه وجهان احدهما انها خبر ثان
لانتم بعد به فانتم مستوون معهم فيما رزقناكم خائفون خوفكم بعضكم بعضا ايها السادات
والمراد نفي الاشياء الثلاثة اعني الشركة ونفي الاستواء مع العبيد وخوفهم اياهم وليس المراد نفي
ثبوت الشركة ونفي الاستواء والخوف كما هو احد الوجهين في قولك ما تاتينا فتحدثنا بمعنى ما
تاتينا محدثا بل تاتينا ولا تحدثنا بل المراد نفي الجميع كما علم والوجه الثاني ان تخافونهم في محل النصب

Copyright © King Saud University